الأمم المتحدة
S/PRST/2012/19



Distr.: General
31 August 2012
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٦٨٢٧، المعقودة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢، بشأن نظر المجلس في البند المعنون ”تقارير الأمين العام عن السودان“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يرحب مجلس الأمن بالتقدم الذي أحرزته حكومتا السودان وجنوب السودان في مفاوضاتهما المعقودة برعاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، من أجل الوفاء بالتزامات الحكومتين بموجب خريطة الطريق التي أعدها الاتحاد الأفريقي والقرار ٢٠٤٦ الصادر عن المجلس. ويعرب مجلس الأمن عن امتنانه لرئيس الفريق الرفيع المستوى مبيكي ومبعوث الأمم المتحدة الخاص منكيريوس للإحاطتين اللتين قدماها إلى المجلس في ٩ آب/أغسطس وللجهود الدؤوبة التي يبذلانها في الوساطة من أجل إبرام اتفاقات بين الطرفين.

”ويؤكد مجلس الأمن التزامَه الشديد بسيادة كل من السودان وجنوب السودان وسلامتهما الإقليمية. ويشير إلى أهمية مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتعاون الإقليمي.

”ويعرب مجلس الأمن عن ترحيبه بالانخفاض الملحوظ في أعمال العنف بين البلدين وفي حدة التوتر بينهما.

”ويشيد مجلس الأمن بالاتحاد الأفريقي، بما في ذلك فريقه الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ ومجلسه للسلام والأمن علاوة على مفوضيته، لما للاتحاد من ريادة مثمرة في هذه العملية، على النحو المبين كذلك في بلاغ مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد المؤرخ ٣ آب/أغسطس. ويؤكد المجلس دعمه المتواصل لجهود الوساطة هذه، وفي هذا الصدد يعرب المجلس عن تأييده لتنظيم جولة من الاجتماعات التفاعلية بين

الطرفين تشمل اجتماع قمة بين الرئيسين ويعقدها الفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ بدعم من رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بغية تمكين الطرفين من التوصل إلى الاتفاقات اللازمة بشأن جميع المسائل المعلّقة.

"ويرحب مجلس الأمن بتوصل السودان وجنوب السودان لاتفاق يتعلق بالنفط وترتيبات مالية أخرى ذات صلة، وهو اتفاق من شأنه أن يساهم في التخفيف من الظروف الاقتصادية الشديدة التردي التي تؤثر في كلا البلدين. ويشجع المجلس الطرفين على الإسراع بوضع التفاصيل النهائية للاتفاق وتوقيعه وعلى المضي قدما بتنفيذ الاتفاق على نحو شفاف، وذلك حتى يتسنى استئناف الإنتاج والنقل في أقرب وقت ممكن.

"ويحيط مجلس الأمن علما بقرار السودان وجنوب السودان تشكيل وفد مشترك لبذل المساعي لدى مختلف البلدان والمؤسسات طلباً للمساعدة المالية اللازمة لتلبية الاحتياجات الملحّة للبلدين كليهما.

"ويلاحظ مجلس الأمن مع الاهتمام اتفاق الطرفين على إنشاء فريق للخبراء يقدم رأياً ذا حجية ليست له صفة الإلزام بشأن حالة الحدود، ويأمل في أن تيسّر هذه العملية التوصل إلى نتائج سريعة تتفق مع خريطة الطريق الصادرة عن الاتحاد الأفريقي والقرار ٢٠٤٦.

"ويعرب مجلسُ الأمن عن ترحيبه بمذكرات التفاهم التي أبرمتها حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – الشمال مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، كلٌ على حدة، بقصد إتاحة إيصال المساعدة الإنسانية على نحو عاجل إلى السكان المدنيين المتضررين في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق طبقا للخطة الثلاثية المقترحة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية. ويدعو المجلس حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – الشمال إلى أن تنفذا تنفيذا تاما وأمينا ما تورده كل مذكرة من أحكام من أجل التعجيل بإيصال تلك المساعدة دونما عوائق وبأسرع وقت ممكن وفقا للقانون الدولي الواجب التطبيق، بما في ذلك أحكام القانون الإنساني الدولي المنطبقة والمبادئ المقبولة المعمول بها في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وهي مبادئ الإنسانية والحياد والنـزاهة والاستقلالية. ويشدد مجلس الأمن على الحاجة الملحّة إلى إيصال لوازم الإغاثة الإنسانية فوراً إلى السكان المدنيين المتضررين لتجنيبهم مزيدا من المعاناة أو الخسائر في الأرواح.

”ويشير مجلس الأمن إلى المهلة الزمنية التي منحها بموجب قراره ٢٠٤٦ والمنتهية في ٢ آب/أغسطس، ويعرب عن أسفه لعدم تمكن الطرفين حتى الآن من إبرام اتفاقات نهائية بشأن عدد من المسائل المهمة للغاية، وبخاصة المسائل التالية: إنشاء المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح؛ وتفعيل الآلية المشتركة للتحقق من الحدود ورصدها، وكذلك اللجنة المخصصة؛ وتسوية وضع المناطق الحدودية المتنازَع عليها والمطالَب بها وترسيم الحدود؛ ووضع رعايا كل بلد المقيمين في البلد الآخر؛ والترتيبات المؤقتة للأمن والإدارة في منطقة أبيي التي اتفق عليها الطرفان في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ إضافة إلى الاتفاق على الوضع النهائي لمنطقة أبيي.

”ويحث مجلسُ الأمن حكومة السودان بشدة على أن تقبل، دون مزيد من التأخير، الخريطة الإدارية والأمنية التي قدمها الاتحاد الأفريقي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بغية تيسير التفعيل الكامل للمنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح والآلية المشتركة للتحقق من الحدود ورصدها، على النحو المطلوب من المجلس، ويؤكد مجددا أن خط الوسط المحدد في المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح لا يمس بأي حال من الأحوال بالمركز القانوني للحدود سواء حاليا أو في المستقبل، ولا بالمفاوضات الجارية التي تتناول المناطقَ المتنازع عليها والمطالَب بها ومسألة ترسيمَ الحدود. ويشيد مجلسُ الأمن بقبول حكومة جنوب السودان رسمياً خريطةَ الاتحاد الأفريقي ولكنه يدعوها إلى سحب أي قوات موجودة إلى الشمال من خط الوسط المحدد في المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح.

”ويعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق إزاء الحادث الأمني الذي وقع في ٢٠ تموز/يوليه، ويدين جميع انتهاكات القرار ٢٠٤٦، ولا سيما أعمال القصف الجوي وحماية جماعات متمردة أو تقديم الدعم لها، وتحركات القوات العسكرية عبر الحدود، ويطالب المجلس بالوقف الفوري لتلك الأعمال.

”ويسلّم مجلسُ الأمن بأن حكومتي السودان وجنوب السودان سحبتا أغلب القوات الأمنية من منطقة أبيي، ويكرر دعوته حكومة السودان أن تعيد نشر أفراد شرطة النفط السودانية من أبيي دون فرض شروط مسبقة. كما يدعو مجلس الأمن لجنة الرقابة المشتركة في أبيي إلى الانتهاء بسرعة من تأسيس دائرة شرطة أبيي لتمكين تلك القوة من تسلم أعمال الشرطة في أنحاء المنطقة بما فيها حماية الهياكل الأساسية لصناعة النفط. ويؤكد المجلس أيضا الحاجة الملحّة إلى إنشاء إدارة لمنطقة أبيي ومجلسٍ ودائرةٍ للشرطة بها وفقا للاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١،

ويدعو الطرفين إلى التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسائل دون مزيد من التأخير، والامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية في هذا الصدد.

"ويشير مجلسُ الأمن إلى مقتضيات قراره ٢٠٤٦ بأن تقيم حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال تعاونا كاملا مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ ورئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بغية التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات على أساس الاتفاق الإطاري المبرم في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١.

"ويشير مجلس الأمن إلى قراره ٢٠٤٦ وإلى خريطة الطريق التي وضعها الاتحاد الأفريقي، ويطالب السودان وجنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال بالشروع على نحو عاجل وبنيّة حسنة في وضع الصيغة النهائية للاتفاقات المتعلقة بجميع المسائل ذات الصلة على نحو ما يحدده القرار ٢٠٤٦ وفي تنفيذها تنفيذا تاما. ويكرر المجلس في هذا الصدد الإعراب عن اعتزامه اتخاذ تدابير إضافية مناسبة بموجب المادة ٤١ من الميثاق حسب اقتضاء الحال.

"ويشير مجلس الأمن إلى قراره ٢٠٤٦ ويكرر طلبه إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ ورئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، بموافاة المجلس بحلول ٢ أيلول/سبتمبر بتقرير عن حالة المفاوضات. ويتطلع مجلسُ الأمن كذلك إلى استعراض القرارات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي على نحو ما أشير إليه في الفقرة ١٨ من بلاغ مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادر في ٣ آب/أغسطس، ويطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يوافيه بعد ذلك بتقرير عن حالة المفاوضات بما في ذلك المقترحات المفصلة المقدمة بشأن جميع المسائل المعلّقة.

"ويعرب مجلس الأمن عن الأسى للوفاة المفاجئة لرئيس وزراء إثيوبيا مليس زيناوي. ويقرّ المجلس ويشيد بما بذله من جهود دؤوبة، بصفته رئيسا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لدعم وإثراء جهود فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في سبيل الوفاء بالولاية المنوطة به فيما يتعلق بالسودان وجنوب السودان. ويشير المجلس بوجه خاص إلى استعداد رئيس الوزراء زيناوي لنشر ٢٠٠ ٤ جندي إثيوبي في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي".